السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس 29 كانون الأول 2016 – الموافق 30 ربيع الأول 1438 هـ العدد 13549

AS-SAFIR Arabic political daily - Thursday December 29, 2016 N° 13549

رحلة إلى قرية في صعيد مصر: نظرة عامة وإحصائيات رسمية عن الفقر والهجرة والأمية. وفي «فكرة»، التطهير الثقافي مستمر: هدم جامعة الموصل: من هؤلاء؟ إنهم حتماً ليسوا «أهل البلد»!

2

العدالة الانتقالية بتونس: الجزء الأول عن «صراع الإرادات». وماذا يقال قبل وصول الجرّافات الى شوارع حلب. ومقتطف من مقابلة مع ثائر ديب: «أعتدُّ بهويات الانتساب لا النسب»، والنص الكامل على الموقع.

3

المضامين السياسية في الأغنية السورية. «بألف كلمة»، لقطات من فلسطين: ميلادها مجيد! ومدونات من المغدور محمد عبده العبسي والكاتب أحمد ناجي، وعلى الموقع: مشروع قانون الحضانة الجديد بمصر، والتعليم بالمغرب، وغيرها.

4

مخيّمات ما بعد أوسلو: كفر عقب نموذجاً

بين مدينتين لكل منهما حكاية، وُلدت حكاية أخرى: «كفر عقب» القرية التي تبعد عن القدس 11 كيلومتراً، وحوالي 4 كيلومترات عن رام الله. تحوّلت القرية من مجلس قرويّ إلى بلدية مع مطلع عام 2016، بعد أن وصل عدد سكانها إلى ما يعادل 60 ألف نسمة. الحكاية تسرد كيف تحوّلت القرية إلى مخيّم، وتحوّل المخيّم إلى نشاط مستمر يُعاد إنتاجه مع إعادة إنتاج المُسبّب الرئيس له: الاستعمار. فالمخيّم، هو الناتج الأكثر دلالة على نكبة فلسطين بداية، وعلى استمراريتها.

في فلسطين يُقال «المخيّم أصل الحكاية». ووجود «الخيمة» (بالمعنى الماديّ) لم يعد شرطاً لوجود المخيّم. فبعد مرور 69 عاماً، غدت عمليّة التهجير تتم بطرق أكثر ذكاءً وخبثاً. وفي المقابل، غدت غزارة وكثافة العمران متعدّد الطوابق والمتلاصق ببعضه، شكلاً آخر من أشكال المخيّم الحديث في فلسطين. المخيم ناتج ظرف سياسي وممارسات استعمارية مهما تغيّر شكل العمران فيه، ويبقى السبب والنتيجة واضحين وكامنين في جوهر الصهيونية: الاحتلال.

حصار القرية

المخيّم هو الصورة الماديّة المحسوسة الوحيدة القادرة على التعبير عن حجم مأساة التهجير، والجسد الاجتماعيّ الوحيد الذي تكمُن فيه صورة الوطن المهجّر المؤقّت. حتى عام 1967، كانت كفر عقب قرية مزدهرة من قرى شمال القدس. ومع احتلال الضفّة الغربية، أقامت سلطات الاحتلال قاعدة عسكريّة شمال القرية وألحقتها بتطوير المطار الذي كان موجوداً قبل النكبة وتحويله إلى مطار عسكريّ بعد مصادرة الأراضي. وفي عام 1982، أقامت القوّة المستعمرة قاعدة عسكرية أخرى جنوب القرية، و بعدها بثلاث سنوات أقامت مستوطَنة «كوخاف يعقوب» في المنطقة ذاتها، فأصبحت القرية محدودة من الشمال والجنوب بقاعدتين عسكريتين، ومستوطنة بدأت تلتهم أراضي القرية لتتوسّع، مبتلعة المزيد في «طوقها الأمني». فلكل مستوطنة مساحة أمنيّة تفصلها عن القرية الفلسطينيّة القريبة منها، ومساحة أخرى تفصلها عن الطرقات الرئيسية.. وفي بعض الأحيان يتم تطويق جبل كامل لحماية بعض منازل المستعمرين في قمّة الجبل، كمستوطنة «بساغوت» المقامة على أراضي مدينة البيرة مثلا. وبحسب دراسة أجراها الباحثان جميل هلال وأباهر السقّا، فإن إجماليّ ما قامت سلطات الاحتلال بمصادرته من أراضي كفر عقب لإقامة المستوطنة فقط، وصل إلى 30 في المئة من مساحة القرية البالغة 6665 دونما.

في اعام 2000، قامت الآلة الاستعماريّة ببناء جدار الفصل العنصريّ، الذي نتج عنه فصل القدس عن الضفّة الغربية وعزلها. وبقيت كفر عقب خارج الجدار، أي إنها أصبحت معزولة عن القدس، ولكنها أبقتها رسمياً وقانونياً ضمن منطقة نفوذ بلديّة الاحتلال في القدس، ولم يتم تقسيمها إلى مناطق (أ، ب، ج) في اتفاقية «أوسلو» كما تم تقسيم الضفة الغربية، بل بقيت القرية في التصنيف الذي كانت عليه ما قبل الاتفاقية. وبالتالي، بقيت تحت سلطة بلدية الاحتلال رسمياً وقانونياً، ولكن دون سلطة على الأرض عليها. وذلك بسبب عدم قدرة أجهزة أمن السلطة الفلسطينيّة على تطبيق القانون فيها بحكم اتفاقيات «أوسلو» التي تمنعها من أي سلطة على مناطق القدس ومناطق ج (63 في المئة من أراضي الضفّة الغربية). وهي أيضاً على صعيد مستوى المعيشة والاقتصاد مرتبطة بالضفة الغربية وخارجها في آن واحد.

طريق الهروب

تحوّلت كفر عقب إلى ملجأ لثلاث فئات من الفلسطينيين: الأولى، هي المقدسيون الذين لا يستطيعون شراء شقّة في مدينة القدس نفسها بسبب الغلاء وأزمة السكن، إذ تشير الإحصائيات إلى أن النمو السكانيّ في صفوف الفلسطينيين بالقدس يتطلّب بناء 1500 وحدة سكنيّة في العام، بينما بلدية الاحتلال تصادق على بناء نحو 400 وحدة فقط ، ما ينتج فجوة بقدر 1000 وحدة سكنية سنوياً، بحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة. هذه الفجوة التي لا تغلق أمام المقدسيّ إمكانية البناء القانونيّ رسمياً، تفتح في المقابل نافذة في كفر عقب للبناء غير القانوني حيث لا رقابة ولا قانون.

وبما أنّ مستوى المعيشة وأسعار البيوت يتبعان لمستوى معيشة الضفّة الغربيّة بحكم التواصل الجغرافي المفتوح معها والمغلق مع القدس، فإنّ التوجه إلى كفر عقب صار حلّاً، خاصة أن سكان القدس الفلسطينيين يملكون إقامة إسرائيلية دائمة لا جنسيّة، وهو ما يتطلب منهم إثبات سكنهم في القدس، وإلاّ يفقدوا الإقامة ويُهجّروا إلى الضفّة الغربيّة. وهم في كفر عقب أمام إمكانية السكن في الضفة الغربية اقتصادياً وفي القدس قانونياً. والاستعمار يوجههم إلى هذا «الحل»، كما في الحرب، حيث دائماً ما يترك القويّ طريقاً للضحيّة للهروب.

الفئة الثانية من الفلسطينيين الذين يتوجهون إلى كفر عقب، تتألف من الأزواج الشابة الذين يحمل أحدهما هوية فلسطينية والآخر هوية إسرائيلية، ويريدون لمّ شملهم، إذ بحسب القانون الإسرائيلي، يجب على كل من يتقدّم بطلب لمّ شمل أن يثبت مكان إقامته في القدس. والسكن في كفر عقب يمنح الفلسطينيّ منهما إمكانيّة الوصول والسكن قانونياً في القدس دون المرور بحواجز الاحتلال العسكرية التي تحتاج إلى تصاريح عبور.

وأما الفئة الثالثة، فهي الفلسطينيون من سكان القدس والضفة الغربية المطلوبون إلى القانون الإسرائيلي أو الفلسطيني، حيث يستطيعون السكن في هذه المنطقة التي لا تستطيع الشرطة الفلسطينية الدخول إليها بموجب اتفاقيات «أوسلو»، ولا تدخلها القوات الإسرائيلية إلاّ لتنفيذ الاعتقالات السياسية بالعتاد والآلات العسكرية المصفّحة.

مجتمع يتكوّن من جديد

هو واقع جديد فرضته التقسيمات الاستعمارية بشقّيها، المادّي المتمثل بجدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية، والقانوني المتمثل ببطاقة الهوية والمكانة القانونية للبلدة والسكان داخل المنظومة الاستعمارية. فالقرية التي حوصرت مادياً أصبحت في الوقت ذاته ملجأً للهروب من الواقع المعيشي الذي يفرضه الاستعمار على الفلسطينيين. أي إننا أمام حيّز ضيّق غير قابل للتوسّع بفعل الاستيطان والجدار، مقابل ارتفاع الطلب عليه. وهذا ما أنتج عملياً طفرة معمارية واجتماعية وتكويناً جديداً للحيّزين الاجتماعي والعمراني من دون أي رقابة. ومن المهم الإشارة إلى أن بلدية الاحتلال في القدس لا تقوم بإجراء أي رقابة، ولا تقدّم أي خدمات للسكان، وذلك بذريعة أن موظفيها لا يستطيعون الدخول إلى كفر عقب بسبب الوضع الأمنيّ في المنطقة، وهي أصبحت فعلياً خارج المشهد الاجتماعي، السياسي والثقافي الفلسطيني. في هذا الظرف الاستعماري، أخذ المجتمع يتشكل دون أي ضوابط اجتماعية وقانونية.. في الوضع الطبيعي، فالمجتمع يمتثل إلى واحد من اثنين: إما العُرف الاجتماعي الذي تضبطه القيم والمثل الاجتماعية المتفق عليها، وإما الدولة بقيامها باحتكار السلطة والعنف وتطبيق القوانين المجتمعية المتفق عليها دستورياً أو المفروضة قانونياً. وفي الشرط الفلسطيني الطبيعي، تأخذ الحركة الوطنية المتمثلة بالكيان السياسي دور الدولة، ويتنظم المجتمع على أساس مُقاوِم متكاتف.

زياد عيسه – فلسطين

كفر عقب، نحن أمام إطار مختلف فالدولة هي منظومة استعمارية تستهدف الأرض والإنسان وتُسبب الأزمة. أمّا المجتمع فهو تكوّن حديثاً كمجتمع «لجوء خاص» يفتقر إلى المُثل الموحّدة، وإلى «المخاتير» الذين يحدّدون ويضبطون المعايير الموحّدة التي هُدمت كبنى اجتماعيّة بالموازاة مع هدم القرية وتحوّلها إلى مخيّم. بالمقابل، وبالإضافة إلى انهيار المشروع الوطني المُقاوم، فقد تحوّلت الحركة الوطنية الفلسطينية هي الأخرى من حركة تحرّر وطنيّ إلى مؤسسات دولة دون دولة، تتصرف كدولة دون سلطة فعلية. وأنتج هذا النسيج من العوامل في المحصّلة مجتمعاً تنخره الجريمة ويتفشّى فيه العنف.. مجتمع يُعيد إنتاج العنف كضابط وحيد في ظل حالة من اللاضوابط المجتمعية والسياسية والاقتصادية، أي إن المحدِّد الوحيد لمعنى الضابط المجتمعي يبقى الخوف من ارتكاب الجريمة، وهو في هذه الحالة، خوف من قوّة الفرد الآخر أو العائلة الأخرى. وهذا عملياً ما يُفسّر قيام بعض الشبّان بإنشاء «مكتب أمن» داخل المخيّم، بقوّة السلاح والترهيب، وتحصيلهم حق السكان مقابل مردود مادي يتحدّد بحسب الخدمة التي يقدمونها!

بين الخيمة والمخيّم

يرى المُسافرون من القدس إلى رام الله كفر عقب عبر نوافذ البنايات وكثافتها وكأنها رؤوس كثيرة وكثيفة مسجونة خلف الجدار، تطلّ على المدينة المقدسة، محرومة منها ومنزوعة عنها. بين هذه البنايات والقدس يسكن مخيّم آخر هو مخيّم «قلنديا» الذي لا يراه المارّ من خلف الجدار بسبب عمرانه المحصور بطابقين أو ثلاثة. تظهر كفر عقب بقوّة وعنفوان وعشوائيّة عمرانيّة من خلف الجدار لتغطّي الماضي، وتفرض شكلاً جديداً من المخيّمات، إذ يصل عدد الطوابق في بعض بنايات كفر عقب إلى 20 طابقاً، ولا يوجد محدّد لعدد الطوابق أو قدرة تحمّل البناية إلاّ ضمير المستثمر.. ضمير رأس المال.. إن شرط المخيّم الوحيد هو الموطن المؤقت. فكرة المخيّم المركزيّة هي الانتظار: الإقامة المؤقتة، والعودة المؤجّلة إلى حين نهاية مسبّبات وجوده.

ولا يمكن النظر إلى التركيبة الاجتماعية ونوعية السكان في كفر عقب إلاّ من خلال كونهم سكّاناً في انتظار الفَرَج، أي تحولّاً جذرياً في الظرف السياسيّ. الهروب من الفقر المنهج، وانعدام فرص السكن، ولم الشمل.. جميعها قوانين ونتائج الممارسات الاستعمارية في فلسطين، ومع أول تحوّل جذريّ جوهريّ في الحالة السياسية ستتفكك كفر عقب كما يتفكك «اليرموك» و«نهر البارد» و«صبرا وشاتيلا» و «بلاطة» و«عسكر». إذاً، لماذا ترتقي كفر عقب من مجلس قرويّ إلى بلدية؟ لا من مجلس قروي إلى مخيّم، وكما يُقال في فلسطين «سمّي الولد باسمه». والتسمية تحمل دلالتها في باطنها، حيث المخيّم حالة نشأت كما نشأت قضية فلسطين، كنتاج المشروع الاستعماري الاستيطاني. إذاً، فلماذا لا تزال كفر عقب تتنقل بين «منطقة» و «مجلس قرويّ» و «بلديّة»؟

نكبة القدس ما بين نكبتين

يجسد المخيّم الجسد الماديّ المرئيّ لبشاعة عملية التهجير، ويشكّل وجوده كذات في الحيّز العام صياغة للوعي السياسي المجتمعي. فيغدو المخيم مقولة سياسية. إن ظهور ما سميناه هنا «المخيم الحديث» نابع من طرق «التهجير الحديث» التي أخذت إسرائيل تمارسها لتصفية الوجود الفلسطيني والحفاظ على أكثر كمّ ممكن من الأرض مقابل أقل عدد ممكن من السكّان الأصليين.. والأحياء المهمّشة والغيتوهات تصبح تجسيداً ناقصاً يفتقر إلى التعريف المتلائم مع الحالة والشرط الاستعماري. فبناء العمارة ذات الـ20 طابقاً يستهلك وقتاً أطول للبناء، وهو الوقت ذاته الذي يحتاج إليه الفلسطيني بالقدس حتى تُغرقه أزمة السكن وتراكم الضرائب التي تهدّد وجوده ومستقبل أبنائه. هو تهجيرٌ بطيء بوتيرة البناء ذاتها في المخيمات الحديثة. فنرى المنتج ولا نرى عملية الإنتاج، وسط زحام الدولة والمشاريع السياسية المتهالكة في فلسطين هذه الأيام.

في الحالة الطبيعية، يحمل العنف المستشري في التجمعات السكانيّة في باطنه معارضته. فالمجتمعات تولّد مبادرات ذاتية للحد من انتشار الجريمة والعنف، وتحمل بداخلها طرق تنظيمها النابعة من الحاجة إلى إنهاء الفوضى. وهذا ما لا يحصل في كفر عقب أيضاً، إذ لا نرى أيّ عمليّة بناء مقابل منظومة الهدم المجتمعي، باستثناء بعض المبادرات المحدودة جداً. والتفسير يكمن في شعور السكان بعدم الانتماء إلى المكان.. «المؤقت». وفي الوقت ذاته، تغيب فكرة «المخيّم» في المنظومة الرسمية السياسية، ما يمنع المنطقة من الحصول على مقاومة سياسية وحركة وطنية فاعلة تبني فكرة «المخيّم» داخل الوعي، وتحوّله من مجرّد معاناة اجتماعية اقتصادية إلى وعي سياسي، إلى معاناة تؤطّرها مقاومة نشطة.

المخيّم أصل الحكاية. وعندما يولد مخيّم جديد بعد 69 عاماً، فهو مؤشر على أن المنظومة الاستعمارية لا تنفك عن إعادة تدوير ذاتها: تهجير واستيطان. وهذا الاعتراف الضمني، مع الاعتراف بالمخيم حديث النشأة، يتطلب إعادة صياغة للخطاب السياسي والبرامج السياسيّة التي تآكلت على عتبة «الدولة» الموشكة أن تكون ثاني مكان يندثر الموعودون به بعد.. الهنود الحمر!

رازي نابلسي

باحث من فلسطين

الغوّاصات المصرية ومليارتها السرّية

في 21 أيلول/ سبتمبر، غرق مركب رشيد قبالة السواحل المصرية، وعلى متنه ما قدر بـ600 راكب. أعلنت السلطات المصرية بعدها إنقاذ 165 راكباً وانتشال 204 جثث. بذلك يصبح المفقودون 230 راكباً تقريبا. بعد ذلك، نُشرت شهادات عن تقصير سلاح حرس الحدود المصري في مراقبة السواحل، واتُّهم في بعض الشهادات بالتواطؤ مع المهربين.

في 17 تشرين الأول/ أكتوبر التالي، تم إطلاق «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية»، في أحد الفنادق الفخمة بالقاهرة. تضمنت الفعالية كلمات ومناقشات، واقترحت حلولاً لا تكاد ترتبط بحرس الحدود أو وزارة الداخلية، حتى إنّها جنحت إلى نقل الخبرة المصرية في مكافحة التهريب إلى بعض الدول الأفريقية التي تعاني تدفقات الهجرة غير الشرعية (وكأن الخبرة المصرية يُحتذى بها)، بالإضافة إلى تأسيس حملة إعلامية للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، قدّرت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية ميزانيتها بـ 10 ملايين جنيه.

في بلد يعاني انهياراً اقتصادياً واضحاً، يبدو غريباً أن تتوالى نداءات السيسي للشعب بأن يتقشف ثم تعتمد اللجنة الوطنية ميزانية كهذه. لكنها ستبدو ميزانية تافهة مقارنة بميزانية الأسلحة البحرية التي اشتراها الجيش المصري لهذا الغرض. الأغرب أنه عند شراء أي سلاح بحري، تنهمر تصريحات قائد القوات البحرية الفريق أسامة منير ربيع (عُزل من منصبه في 17 كانون الأوّل/ ديسمبر الجاري وعُيِّن نائباً لرئيس هيئة قناة السويس) متضمنة تأكيداً دائماً منع الهجرة غير الشرعيّة ومحاربة تهريب السلاح والإرهاب وترسيخ السلام والأمن... وتكرر ذلك عند كل حديث عن أهمية القوات البحرية ودورها الاستراتيجي في تحقيق ذلك.

لكن كيف فهم قادة الجيش هذا الدور؟ فهموه على أنّه شراء أسطول من الغوّاصات الهجومية الألمانية الحديثة، من طراز 209، دون أن يعرف أحد كيف ستقاتل قوارب مهربي المهاجرين ومهربي السلاح بمواصفاتها المعدة للمعارك البحرية: «تعدّ الغواصة «تايب 209» من أنواع الغواصات الهجومية وتعمل بالديزل والكهرباء، كما تزود الغواصة بأنظمة تحكم في إطلاق الطوربيدات وأنظمة تحكم إلكترونية للأسلحة خلال عمليات الإطلاق. ومن مميزات الغواصة طول غاطسها، الذى يصل إلى 62 مترا.. وأقصى عمق للغواصة 500 متر تحت سطح الماء، وتضم 8 أنابيب طوربيد عيار 533 مم، ومخزن يسع 14 طوربيداً، كما أن لديها قدرة على إطلاق صواريخ «الهاربون» البحرية المضادّة للسفن وزرع الألغام البحرية، كما تمتلك حزمة كبيرة من الأجهزة الفنية، والإجراءات الدفاعية المضادّة للطوربيدات، وتبلغ السرعة القصوى لها 40 كم في الساعة تحت الماء» (عن بيان رسمي للقوات المسلحة المصرية نشرته صحيفة «اليوم السابع»).

اشترت القوات المسلحة المصرية أربع غواصات، على مرحلتين، وتكتمت على أسعارها. بدأ الشراء في 2011، حيث تعاقدت مصر مع شركة تيسين غروب الألمانية على شراء أول غواصتين من هذا الطراز، قيمتهما معا 920 مليون يورو، بحسب المواقع الأجنبية المتخصصة بشؤون التسليح. لم تعلق القوات المسلحة ولا الإعلام المصري على هذه الأسعار وقتها.

وفي شباط/ فبراير 2014، اشترت مصر الغواصتين الثالثة والرابعة. وذكرت جريدة الأهرام عرَضاً أن تكلفة كل واحدة من الغواصات الأربع هي 450 مليون يورو.

في 10 كانون الاول/ ديسمبر 2015 تسلمت مصر الغواصة الأولى، وبعد ذلك بعام بالتمام تسلمت الثانية، وعند تسلّم كل منهما كرر الفريق قائد القوات البحرية المعاني السابقة نفسها دون أن يشرح لنا فائدة هذا التسليح في مواجهة قوارب المهاجرين، وما إذا كانت الغواصات ستدمر القوارب بمن فيها! كما أعلن تسلّم الغواصة الثالثة في 2017.

ربما كان النظام المصري في 2011 أكثر ثقة بموقفه الاقتصادي، لكن من المدهش أن يصرّ في 2014 على التعاقد على غواصتين أخريين. وقد رفضت الشركة المصنعة الإجابة على أسئلة موقع «the local» عن تلك الصفقة. وإذا افترضنا ثبات السعر يكون المبلغ الإجمالي للغواصات الأربع قرابة ملياري يورو، وهو ما يقارب 20 مليار جنيه. هنا انفتحت شهية القوات البحرية، حيث أعلن وزير الاقتصاد والطاقة الألماني في مؤتمر صحافي أثناء زيارته للقاهرة في نيسان/ إبريل 2016 عن مفاوضات مع مصر لبيعها غواصتين: خامسة وسادسة! ولا توجد أي تفاصيل أخرى عن تلك المفاوضات.

ويُلاحظ بشأن الغواصات تضارب التصريحات بشأن أعدادها، فعند تسلّم الثانية كان الفريق منير يصرح بأنها الأولى، وعند إعلان تسليم الثالثة ذكر أنها الثانية.

لكن ست غواصات لم تكن كافية أيضاً. ففي 2014، تعاقدت مصر مع فرنسا على شراء أربع قطع «كورفيت» (نوع من السفن الحربية) بمبلغ إجمالي هو مليار يورو، بالإضافة إلى 400 مليون يورو أخرى لتسليحها. كما دفعت مصر مليار يورو ثمنا للفرقاطة الفرنسية «فريم» ولخدمات تجهيزها وتدريب طاقمها، ولا ننسَ حاملتي الطائرات «ميسترال» اللتين اشترتهما مصر من فرنسا أيضاً، بمبلغ 950 مليون يورو في 2015. والفرقاطة وحاملتا الطائرات كانت صفقاتهما معلنة في وسائل الإعلام.

عند هذه الصفقات كلها، وفي حفلات التوقيع والتسلّم كلها، يحدثنا المسؤولون المصريون عن محاربة الإرهاب وتأمين الحدود ومنع تهريب السلاح والهجرة غير الشرعية.. مع أن الفريق منير ومرافقيه سافروا لتسلّم الغواصة من ألمانيا في اليوم ذاته الذي فجّر فيه الإرهابيون الكنيسة البطرسية، موقعين 26 شهيداً، دون أن يراجع الفريق تصريحاته في اليوم التالي أثناء الاحتفال..

(الروابط على الموقع)

عمر حازق

شاعر من مصر

السفير العربي، والأصل

تُجْبَر «السفير» على التوقف، ليس بالقمع أو المنع كما يحدث عادة (وهو مما يمكن الالتفاف عليه ومقاومته)، ولا لتخلي أو ضجر مَنْ صنعها وقادها كل تلك السنين، وإنما بسبب العجز المالي، على الرغم من كل المحاولات، وما أكثرها.. الخسارة فادحة، فليس في المشهد بكل المنطقة ما يعادل «السفير» أو يمكنه الحلول محلها أو تعويض غيابها. فالمسألة هنا تتعلق بعدد من الالتزامات التي تأسست عليها الصحيفة واستقطبت في إطارها آلاف المثقفين اللبنانيين والعرب، والمناضلين، وهم زبدة ما أنتجته بلداننا خلال العقود الأربعة الماضية. وهذه وقائع مادية صلبة تصلح للدراسة السوسيولوجية، بما هي إضاءة على تاريخ منطقتنا.

ولعل واحداً من آخر إنجازات «السفير» هو «السفير العربي». لم يتردد الأستاذ طلال سلمان لحظة حين عُرض عليه المشروع: تجميع كتّاب وباحثين وصحافيين استقصائيين من عُمان إلى موريتانيا مروراً بالخريطة كلها، ميزتهم الالتزام بقضايا مجتمعاتهم والاعتقاد بإمكان تقدمها، من دون إنكار واقعها الحالي ولا التعمية عليه. استعادتهم معاً وكل أسبوع، بالمشترَكات بينهم وبخصوصيات كل منهم، وكذلك بالتنوع والتناقض والبحث والقلق.. وأما المرجع المعيار فتوفر مزيج الجدية والصدق في ما يقومون به، باعتبار الدفاع عن هذه القيم هو اليوم برنامج سياسي وليس أقل: «البحث وسط الخراب عما ليس خراباً والتقاطه وإبرازه والتمسك به» شعار «السفير العربي»، كما كان شعار «السفير» توفير «صوت للذين لا صوت لهم».. يا للبرنامج الطموح!

كاتباتنا وكتّابنا، وهم مختارون بعناية، وتجاوزوا المئتين بعد أربع سنوات من حياة الملحق، وثلثيهم (مجدداً!) من الشباب دون الثلاثين، وعدد النساء بينهم يتعاظم كل يوم ويقترب من المناصفة.. كاتباتنا وكتّابنا أصيبوا بالرعب من خطر زوال هذه المساحة التي تقوم على التفاعل بينهم (وقد نشأت صداقات حقيقية)، وتبادل التجارب والمقارنة والتعلم، وتنظّم حملات التضامن عند الحاجة، وتثير كذلك قضايا جوهرية لم تعد على «الموضة». وقال أكثر من واحد/ة من بينهم إنّ ملحقهم هو التجسيد الراهن المتوفر اليوم للعروبة وللمقاربة الثورية: عروبة منفتحة وليس عصبوية عنصرية، يجد فيها كل أبناء المنطقة صدى نفوسهم وطموحاتهم، فنسمّي مثلاً في كل نصوصنا، وبلا تردد، انتفاضة 2011 في المغرب «عربية/أمازيغية»، ونكتب عن التبو في ليبيا وعن الحرّاطين في موريتانيا وعن المتحدرين من العبودية في اليمن وعن الأكراد والأزيديين. وكذلك لا نعرف لنا صفة دينية أو مذهبية.. إلى آخر اللائحة في كل المجالات. والمهم هو التمسك بتلك القيم/الأهداف.

سيحاول «السفير العربي» الاستمرار في هذا الصراع، وسيُنْشَر على موقعه الالكتروني المعتاد الذي تتيحه جريدة السفير (مجدداً!).. وسنرى!

نهلة الشهال

العربي السفير

متابعات

50

ألف متقاعد جديد في العراق سنوياً بينما صندوق التقاعد مهدد بالإفلاس عام 2021 نتيجة عدم دقة الأرقام الحكومية عن عدد المتقاعدين الواردة في الموازنات السنوية

تعال معي إلى الصعيد: نظرة عامّة (2)

محمود سعيد ـ مصر

على جانبي طريق أسفلتي يربط بين القرى والمناطق، تسير فوقه العربات وتصطفّ عليه بيوت ومحالّ، يطلق عليه هنا «الجسر»، تمتد وتتفرع منه بصورة عشوائية طرق ترابية غير مستوية، تتفاوت ضيقاً واتساعاً، تضم البيوت والحقول.

تغيّر بيت جدي تماماً إذ أعيد بناؤه بالخرسانة المسلحة التي صارت السمة الغالبة على البيوت هنا، وهي تتكون من طابقين في الغالب، وأحيانا ثلاثة، إذ يسود نظام الأسرة الممتدة. بدا البيت الجديد غريبا عليّ ولم أستطع الانفعال به. أفتقد البيت القديم الذي كان مبنيا بالطوب اللبن، لم يبق من آثاره إلا القليل: الفرن الطيني الذي بات يزاحمه «فرن الأنبوبة»، وهو فرن معدني كبير موصّل بأسطوانة غاز، والحظيرة التي باتت خاوية إلاّ من بعض طيور. بيعت البهائم بعد سفر الأنجال إلى الخليج إذ لم يعد هناك من يرعاها. وقد صار الفرن والحظيرة يحتلان فناءً خلفيا بعد أن كانا جزءاً طبيعياً من البيت. أفتقد الردهة الواسعة والحجرات والأثاث البسيط، والباب الخشبي الكبير ذا المِزْلاج، وعتبته الرخامية العريضة التي كانت لجدّتي مجلساً، ولنا في جلساتنا الليلية، وكافة تفاصيله التي تحمل الذكريات. الأواني الفخارية الكبيرة (الزير والعلاوة) التي كان ماؤها قادراً على إروائك كما لا يقدر أي ماء آخر، حلّت محلها أوانٍ بلاستيكية مخصصة لحفظ الماء بارداً. وصلَت المياه إلى معظم البيوت ولم تعد هناك حاجة للصنابير العمومية. ولكن الماء ينقطع، خاصة صيفاً، إن لم يكن لديك آلة كهربائية (موتور) تركّب بالبيت لدفع المياه. وحتى هذه قد تكون غير مجدية أحياناً فيعتمد البعض على ملء خزانات كبيرة توضع عادة فوق أسطح المنازل لاستعمالها عند انقطاع المياه.

كغيرها من القرى المصريّة، لا يوجد صرف صحي هنا. يعتمدون في صرف المخلّفات على نظام «البيّارات». وهناك من يصرف مخلفاته في ترع تُروى بها الأراضي الزراعية.

تأثرت القرية بصورة غير مباشرة بالسيول الأخيرة التي ضربت عدداً من محافظات الصعيد أواخر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، إذ جرف السيل الرمال فزادت درجة تعكّر مياه النيل الذي تحول إلى اللون الأصفر، من ثم قُطعت المياه عن جميع المناطق لمدة وصلت إلى 4 أيام.. عن البيوت والمدارس والمستشفيات. ويوماً بعد يوم تتصاعد الأزمة، ومع نقص كمية المياه المخزّنة، تضطر للتخلي عن كثير من الأمور الأساسية، ومع نفادها ترى الأهالي ـ النساء خصوصاً ـ في الطرقات حاملين أوعيتهم لملئها من «طلمبات» ما تزال موجودة في بعض البيوت، ماؤها غير صالح للشرب، ولكنك لن تجد غيره لمواجهة العطش الذي عرفتُ معناه في هذا اليوم كما لم أعرفه من قبل. يقول لي أحد الأهالي، وهو يعمل مدرساً، «حالنا أفضل من قرى أخرى، ففي إحدى قرى مركز «أبو تشْت» المجاور حيث كنت أعمل قبل سنوات، يعتَمد الأهالي بصورة دائمة على جلب مياه الشرب من قرى مجاورة، ولا يزال هذا الوضع مستمرا حتى الآن».

التركيبة السكانية هنا تتكون من عائلات قبيلتي الهوّارة والعرب، وعدد من الأسر المسيحية. الاعتبارات القبلية والعائلية هي التي تحكم مجتمع القرية. فكل العائلات تعرف بعضها البعض إن لم تكن تربطها درجة ما من القرابة. كان يمكن لمهمة صحافية مستعصية أن تُسهّل بمجرد أن أخبر من أحدّثه أنني من عائلة فلان أو «من بيت فلان» بالتعبير السائد هنا. ولكن، مثّل هذا ضغطاً من نوع آخر، فما يعدّ بالنسبة لي عملاً عادياً من مقتضيات العمل الصحافي، قد يكون هنا سلوكاً غير معتاد، يثير انتقاداً وامتعاضاً واسعين، خاصة أن الأخبار في القرية تنتقل بسرعة ويحيط بها القاصي والداني خلال مدة قصيرة!

قصب السكر هو المحصول الأساسي هنا (وفي محافظة قنا بوجه عام)، ولكنّ المزارعين يشكون من أن شركة السكر (وهي تابعة لوزارة التموين) تشتري منهم المحصول بثمن بخس لا يتناسب مع ما بذلوه من مجهود وما تحمّلوه من مصاريف. فمع قلة حصة السماد المدعّم وعدم كفايتها يضطرون لشراء السماد الحرّ بتكلفة أعلى، إلى جانب مصاريف الريّ والوقود اللازمين لتشغيل الآلات، وأجرة العمال الزراعيين، وأجرة الجمال المستخدمة في النقل. حتى مصاريف نقلَ القصب على عربات خاصة، صار المزارع هو من يتحملها بعد أن كانت الشركة هي التي تتحملها. والمقابل الذي تعطيه للمزارع ليس فقط قليلاً بل أيضا لا يُدفع مرة واحدة وإنما على دفعات تستغرق وقتاً طويلاً مما يعطّل المزارع عن شراء ما تحتاج إليه الأرض من سماد في الدورة الزراعية الجديدة.

وفي ظل غياب مشروعات تستوعب طاقات الشباب هنا، وغلق باب التوظيف منذ سنوات في المصانع والشركات الموجودة، كمصنع السكر، أو مصنع الألومنيوم (الذي يعدّ من معالم نجع حمادي)، فإن نسبة كبيرة منهم، بمختلف مستوياتهم التعليمية، تتجه للسفر للعمل بإحدى دول الخليج وعلى رأسها السعودية، كي يستطيع الشاب الاستعداد للزواج من بناء بيت وتجهيزه وشراء مصوغات ذهبية تكون، وفقا للتقاليد هنا، بقيمة مرتفعة. أو السفر إلى إحدى المدن الكبرى أو السياحية القريبة للعمل.

مما تغير أيضاً هنا أزياء الفتيات. صرن لا يختلفن في مظهرهن عن فتيات المدينة، مع غطاء الرأس ودرجة من الاحتشام تفرضها التقاليد، وهذا لا يمنع وجود استثناءات. أذكر أنّه في الماضي كانت إحدى الفتيات هنا حديث الناس لأنها كانت تتجرّأ وترتدي البنطال! فُتح عدد من محالّ الملابس النسائية في القرية بعدَما كان وجودها مقتصراً على المدينة. وهناك أيضا امرأة من خارج القرية معروفة هنا، يقال لها «الحَلَبِيّة»، تأتي أسبوعياً، تفترش الأرض ببضائعها وتلتف حولها النسوة يتفرجن على ما تعرضه من ملابس بيتية. زيّ الكبيرات في السن كذلك أصابه التغيير، لم يعد لـ «البِرْدَة» إلا وجود نادر، وهي ملاءة سوداء من قماش ثقيل كن يلتحفن بها في مشاويرهن البعيدة، حتى وإن كانت في ظهيرة أشد أيام الصيف حراً.

الأفراح أيضا تغيرت، وصار الاحتفال بالـDJ وأغاني المهرجانات. تُرَصّ الدكك الخشبية في ساحة واسعة وينصَب المسرح للعروسين. تُلتَقَط صور السيلفي، ويرقص العروسان والأطفال والرجال، وبالطبع النساء. ويفصل بين المجلسين بفاصل ليس صارماً على أي حال.

صار هناك قدر كبير من البذخ في الاحتفال، إذ صارت العروس في ليلة الحنة ترتدي فستاناً خاصاً «فستان الحنة»، وتذهب للتزين في المدينة، وأحيانا لاستوديو التصوير أيضاً. في الماضي كان الأمر يقتصر في هذه الليلة على ارتداء أي فستان عادي والتزين في المنزل.

وفي ليلة الحنّة هناك من يستقدم من يعرف هنا بـ «الشاعر» الذي يغني على الربابة أمام جمهور من الرجال، أما النساء فلا يسمح لهن بحضوره بل يجلسن في مكان بعيد.

في الأفراح تبذل النساء مجهوداً ضخماً لإعداد كميات هائلة من الأطعمة والمخبوزات ليأكل الرجال أولاً، حيث يتم إطعام المدعوين اللحوم والأرز والمحاشي إلى جانب مخبوزات الفرح كالكعك والبسكويت، والمشروبات الغازية. وتأتي النسوة، خصوصا من الأقارب والجيران، إلى بيت أصحاب الفرح للمساعدة في إعداد هذه المأكولات.

لا توجد أماكن للترفيه هنا للكبار أو الصغار الذين يتخذون من طرقات القرية مكانا للعب واللهو، إلى جانب الألعاب الإلكترونية على أجهزة الحاسب والهواتف لمن تتوفر له. يخبرني أحد الشباب هنا بأنه كان هناك مركز شباب به نشاط كرة قدم وتنس، عمل لفترة ثم توقف بسبب إهمال القائمين عليه، وتحولت ساحته إلى مكان لإقامة الأفراح مع بقاء موظفيه! لا مكان لممارسة الرياضة هنا إذاً سوى ملاعب خاصة لكرة القدم يرتادها بعض الشباب (الذكور) نظير مبلغ مالي يتراوح بين 50 و70 جنيهاً لكل ساعة.

لا تصل المطبوعات إلى هنا. فلا جرائد ولا مجلات، وبالطبع لا كتب. لا وجود لوزارة الثقافة فلا مكتبة عامة ولا أي نشاط يمارسه قصر ثقافة المدينة الذي لا يُعرف أصلاً إن كان يمارس أي نشاط في محيطه القريب أم لا. كذلك لا توجد نقطة شرطة. يقتصر الوجود الشرطي على عدد من الخفراء والمخبرين، ويتولى عمدة القرية فضّ أي نزاع بصورة عرفية، أو يجري إبلاغ نقطة شرطة توجد في قرية مجاورة أو إبلاغ المركز، إن اتسع النزاع. تأتي «الحَكومة» كما تسمى هنا بعد وقوع الكارثة. وفي ظل هذا الغياب الأمني، ينتشر السلاح غير المرخص الذي قد يحمله مراهقون، رمزاً للقوة والهيبة وكمصدر أمان ووسيلة للحماية أو للاعتداء. فالمزارع مثلا يحتاج إلى السلاح لمواجهة ذئاب الحقل إن قصده ليلاً، وتعدّ حقول القصب البعيدة مكاناً لاختباء المطلوبين أمنياً لصعوبة اقتحامها وخشية إطلاق نار لا يمكن توقع مصدره أو اتقاؤه. يجري إطلاق النار في الأفراح أو لنجاح أحدهم في الانتخابات البرلمانية التي تحكمها الاعتبارات القبلية وحدها، أو لتعيينه في القضاء أو قبوله في كلية عسكرية. ويستعمل السلاح كذلك في حالات سرقة وتعدّ وقطع طريق وفي حوادث الثأر. وقد شهدت القرية مؤخراً حادثة ثأر، بدأت بمعاكسة فتاة وانتهت بمقتل شابين من عائلتين تنتميان للقبيلة نفسها. وقبلها كانت حادثة أخرى بين عائلتين من قبيلتين مختلفتين بسبب قطعة أرض. تفاصيل هذه الحوادث مرعبة. قد تستخدم فيها أيضاً الأسلحة البيضاء ويُقتل أناس خطأً، إذا لم يكونوا المستهدفين، ويُستهدف أناس ليس لهم أيّ علاقة بأصل المشكلة أو حتى قرابة لصيقة بمذنب، ولكنهم فقط ينتمون إلى عائلة الخصم.

منى علاّم

كاتبة وصحافية من مصر

ما يقوله «الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء»

• *أخر الاحصاءات الرسمية:*

الفقر

ارتفعت نسبة الفقراء في مصر بصورة مطّردة، من 16.7 في المئة عام 2000 إلى 27.8 في المئة عام 2015. كما عاودت نسبة الفقر المدقع الارتفاع بعدما انخفضت في 2011، واستمر انخفاضها حتى عام 2013، لتصل في 2015 إلى 5.3 في المئة من السكان. والفقر المدقع هو عدم القدرة على الإنفاق للحصول على الغذاء فقط، أي للبقاء على قيد الحياة.

أقل من 9 في المئة فقط من الفقراء يستفيدون من التأمينات الاجتماعية (الحكومية).

56.7 في المئة من سكان ريف الوجه القبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية (الغذائية وغير الغذائية)، مقابل 19.7 في المئة بريف الوجه البحري.

تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم، فقد بلغت نسبة الفقراء بين الأميين 40 في المئة مقابل 7 في المئة بين الحاصلين على شهادة جامعية.

فقر الأطفال

يعيش حوالي 22 مليون مصري في أسر يقل إنفاقها الاستهلاكي عن قيمة «خط الفقر الوطني»، أي هم في فقر مادي (الفقر المادي أو الوطني يعني عدم امتلاك تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد/الأسرة، وهو يشمل المكوّن الغذائي والمكون غير الغذائي)، وذلك خلال عام 2013/2012. ويبلغ عدد الأطفال بينهم 9.2 ملايين طفل في الفئة العمرية من 0 إلى 17 عاما. ما يعني أن اثنين من كل خمسة فقراء هم من الأطفال. ويمثل هؤلاء الأطفال نحو 28.8 في المئة من إجمالي الأطفال في هذه الفئة العمرية، وتعد هذه النسبة أعلى من نسبة الفقر بين السكان عموماً. يعيش 53 في المئة من هؤلاء الأطفال في المناطق الريفية بمحافظات الوجه القبلي (4.9 ملايين طفل فقير) وحوالي 20 في المئة في المناطق الريفية بمحافظات الوجه البحري (1.8 مليون طفل فقير). وبوجه عام، فإن حوالي ثلاثة أرباع الأطفال الفقراء في مصر يعيشون في المناطق الريفية. أما عددهم في المناطق الحضرية بالوجه القبلي فبلغ 1.1 مليون طفل فقير بما يمثل 12 في المئة تقريباً من إجمالي الأطفال الفقراء على مستوى الجمهورية (أي إن محافظات الوجه القبلي بريفها وحضرها تضم 65 في المئة من أطفال مصر الفقراء).

كما أن هناك 7.5 ملايين طفل، أي حوالي 23.4 في المئة من الأطفال (من 0 إلى 17 عاما) يعيشون في أسر يقع مستوى إنفاقها الاستهلاكي بين خطي الفقر الأدنى والأعلى. يعيش حوالي 36 في المئة منهم في المناطق الريفية بمحافظات الوجه البحري، فيما تتوزع باقي النسبة بالتساوي بين المحافظات الحضرية والمناطق الحضرية بمحافظات الوجه البحري، والمناطق الحضرية والريفية بصعيد مصر (يسكن كل منطقة منها حوالي 15 في المئة من الأطفال المعرضين للفقر). وتجدر الإشارة إلى أن خط الفقر الأعلى (الذي يمثل بلوغه إمكانية التعرض لخطر المعاناة من الفقر) بلغ في هذا الإحصاء ما يعادل 13.9 جنيهاً يوميا للفرد، وبلغ الأدنى ما يعادل 10.7 جنيهات للفرد يوميا.

وبوجه عام ارتفعت نسب الفقر بين الأطفال في مصر بصورة مستمرة على مدار الـ15 عاماً الماضية وخاصة منذ عام 2011/2010.

الهجرة

وفقا للمسح القومي للهجرة الدولية في مصر، الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء على 90 ألف أسرة بمختلف محافظات الجمهورية خلال عام 2013، فإن 80.2 في المئة من الأسر التي بها مهاجر حالي هي من الريف. ويستأثر ريف الوجه القبلي بأكثر من 50 في المئة من إجمالي الأسر التي بها مهاجر حالي، مقابل 30 في المئة للأسر في ريف الوجه البحري.

نسبة المهاجرين من الذكور 98 في المئة و2 في المئة للإناث.

87 في المئة من المهاجرين الحاليين هاجروا لأسباب اقتصادية.

الفئة العمرية (25–29) تمثل أعلى نسبة بين المهاجرين بنحو 23 في المئة، وأقلها في الفئة من 60 عاما فأكثر (1.2 في المئة).

استحوذت الدول العربية على أكثر من 95 في المئة من جملة المهاجرين المصريين الحاليين، وعلى رأسها السعودية بنسبة تقترب من 40 في المئة، ثم ليبيا في المرتبة الثانية (21.2 في المئة) ثم الكويت (13.5 في المئة) والأردن (11 في المئة) والإمارات (4.2 في المئة) وقطر (3.2 في المئة) ولبنان (1.5 في المئة) بينما في العراق أقل نسبة (0.1 في المئة).

الأمية

بلغ معدل الأمية في مصر خلال عام 2013 ، 25.9 في المئة (للأفراد من عمر 10 سنوات فأكثر)، وذلك وفقا لبيانات بحث القوى العاملة، أي حوالي 17.2 مليون نسمة، منهم 10.9 ملايين نسمة من الإناث. وتركزت أعلى معدلات الأمية في محافظات الوجه القبلي.

وأوضح الإحصاء أن هناك حوالي فرد واحد أمي بين كل ثلاثة أفراد من السكان في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر.

وبلغ معدل الأمية بين الشباب في الفئة العمرية من 15 إلى 24 عاما نحو 8.6 في المئة بينما بلغ بين كبار السن (60 سنة فأكثر) 64.9 في المئة.

وبلغ معدل الأمية للمقيمين بالحضر 19.1 في المئة، مقابل 31.2 في المئة للمقيمين بالريف. ووفقا للنوع فقد بلغ معدل الأمية بين إناث في الريف 40.4 في المئة مقابل 24.6 في المئة في الحضر، كما بلغ 22.1 في المئة بين الذكور في الريف مقابل 13.9 في المئة في الحضر.

وسجلت محافظات الوجه القبلي أعلى معدلات للأمية، فجاءت محافظة الفيوم في المركز الأول (37 في المئة)، يليها سوهاج (35.5 في المئة)، والمنيا (35 في المئة)، ثم الأقصر (34.4 في المئة)، وبني سويف (33.1 في المئة) ثم أسيوط (32.5 في المئة)، فيما حققت محافظة أسوان أقل معدل (17.5 في المئة).

فكـــرة

التطهير الثقافي مستمر: هدم جامعة الموصل

ليس مستغرَباً ذلك الخبر الحزين: تنظيم داعش قام بهدم جامعة الموصل العريقة، بعد نهب جميع محتوياتها، يوم 22 كانون الأول / ديسمبر 2016، ليجد أهالي الموصل مدينتهم من دون جامعتها صباح اليوم التالي، لأول مرة منذ تأسيسيها عام 1959. الجامعة خرّجت آلاف العلماء والأطباء والمهندسين والأدباء، من عراقيين وعرب وأجانب. وكان تنظيم داعش قد فجّر من قبل كلية الزراعة التابعة لها في تشرين الأول / أكتوبر الفائت، عندما قرر الانسحاب منها بعد استخدام مبناها كثكنة عسكرية.

سبقت هذا اعتداءات أخرى فادحة على امتداد الفترة التي سيطر فيها التنظيم على الموصل. وكانت المديرة العامة للأونيسكو قد عبّرت عن ذعر المنظمة من تدمير أعداد هائلة من الكتب في متاحف ومكتبات وجامعات الموصل، مشيرة إلى أنّ هذا التدمير المهول «حدّد مرحلة جديدة من التطهير الثقافي والحضاري الممارَس في المناطق التي وقعت في فترة من الفترات تحت سيطرة المتطرفين في العراق».

وهذا الحدث الأخير جزء من التدمير المنهج للتراث، وهو يمثّل ـ بالإضافة لاضطهاد الأقليات – سعياً لإنهاء التعددية الثقافية في بلد مثل العراق، تشكل تعدداياته، وما يتبعها لزاماً من انفتاح عام، هويته وجوهره الحقيقي.

آلاف كتب الفلسفة والقانون والعلوم والشعر تمّ حرقها عمداً، ببساطة وبدون رمشة عين، في إحدى أكبر «المجازر الثقافية» في التاريخ، وقد أصابت إحدى أقدم الحضارات البشرية إن لم يكن أقدمها إطلاقاً.

وإذا كانت المنظمات الثقافية والأونسكو تعيد التأكيد عند كل محطة أن استهداف التراث الحضاري لا ينفصل عن مأساة استهداف البشر، وهو بذاته استهداف للبشر أصلاً، فإن المشروع المتفلّت والمجنون لداعش بإهدار ومحو الأدلة على وجود أية حياة ثقافية، يبدو مقصوداً تماماً: اعتداء صريح على الذاكرة، وهي بالمناسبة ذاكرة تخصّ العالم أجمع وليس فقط المناطق المعتدى عليها..

وداعش بهذه الأفعال ربما يمارس «التشفّي» من أهالي المدن الذين لا يتعاونون معه (أو ليس كما يريد ويتصور، أي بالإلتحاق به). والمأساة لم تقتصر على العراق.

لكن سياسة «الأرض المحروقة» التي يدأب داعش على اعتمادها، بحيث لا يُبقي ولا يذر في الأماكن التي يتركها (أو حتى يستوطنها)، قد تعود أيضاً لكون التنظيم غريبا، بمعنى أنه فكرياً ونفسياً «غير منتم» فعلياً للأماكن التي يقوم بإيذائها، حتى لو كان عناصره من أهلها. داعش يفصل نفسَه عن المكان والمجتمع، ويبدِله بانتماء لآخر اخترعه وصاغه هو.. كوهم. وهذا ما يجعله يبدو نابتاً بلا جذور، ومحلقاً في الهواء، ومنفصلًا عن أي واقع .. من هؤلاء؟ إنهم حتماً ليسوا «أهل البلد».

على الموقع: خريطة «التحالف العالمي من أجل الآثار» التي تبرز المواقع الثقافية والأثرية التي تمّ الاعتداء عليها

صباح جلّول

العربي السفير

الخميس 3

29 كانون الأول 2016 العدد 13549
Thursday December 29, 2016

قضية

14.1

في المئة زيادة الثروات الخاصة في الإمارات سنوياً وسيبلغ حجم هذه الثروات تريليون (ألف مليار) دولار مع عام 2020

العدالة الانتقالية بتونس: صراع الإرادات (1)

العدالة الانتقالية هي مسار تنتهجه بعض الدول منذ أواخر القرن العشرين، إما لتصفية إرث نظام ديكتاتوري أو لمعالجة الجروح التي سببتها حرب أهلية. ويقسم دارسو العدالة الانتقالية المسار المثالي لأربع مراحل: كشف الحقيقة، ردّ الاعتبار للضحايا وجبر الضرر الذي لحق بهم، اعتذار المسؤولين عن الانتهاكات، وفي آخر المطاف المصالحة. وأهداف هذه الآلية هي: تحديد المسؤوليات، القطع مع الماضي، بناء السلم/ الديموقراطية ومنع تكرار الانتهاكات. يعتبر البعض العدالة الانتقالية مجرد ذرٍّ للرماد في العيون، وإعفاءً للمجرمين من مسؤوليتهم الجنائية والأخلاقية، فيما يعتبرها آخرون السبيل الوحيد للمضيّ قدماً دون أحقاد دفينة.

ومع موجة الانتفاضات الشعبية التي شهدها الوطن العربي سنة 2011، كان من المتوقع أن نشهد عدة تجارب عدالة انتقالية، لكن الأمور انحرفت نحو حروب أهلية وإقليمية/ دولية في كل من سوريا واليمن وليبيا، ونحو حكم عسكري في مصر. وحدها تونس بقيت «ثابتة» بعض الشيء، واستطاعت أن تدخل مسار العدالة الانتقالية. وهو مسار بدأ منذ سنوات وتعثر كثيراً ولم يعط أولى ثماره إلا منذ أسابيع قليلة، مع تنظيم «هيئة الحقيقة والكرامة» لأولى الجلسات العلنية للاستماع إلى ضحايا الديكتاتورية.

على الرغم من أنّ أغلب المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية نادت مباشرة بعد سقوط الرئيس الأسبق بن علي بتكريس العدالة الانتقالية للانطلاق في بناء تونس جديدة، إلاّ أنّ المسار تعثّر طويلًا نظراً لانعدام الاستقرار السياسي وغياب المؤسسات القادرة على تولي المهامّ من جهة، وللمقاومة الشرسة التي أبداها المتورطون مع النظام الديكتاتوري من جهة أخرى. ونتيجة لجهود المجتمع المدني وبعض الأحزاب السياسية، أُقرّت في آخر الأمر مسألة العدالة الانتقالية في دستور تونس الجديد، وخصص لها إطار قانوني وهيئة تسعى لتحقيقها.

عقبات كثيرة

منذ خروج بن علي من الحكم، بدأت المطالبة بإرساء عدالة انتقالية تمكّن البلاد من تصفية الإرث القمعي، ومن ضمان عدم عودة النظام إلى شكله الديكتاتوري. اتُخذت عدة قرارات في الأشهر الأولى، بحكم الضغط الشعبي والسياسي، فتمّ إصدار عفو تشريعي عام (شباط/ فبراير 2011) أسقط كل التهم عن السجناء السياسيين، بل شمل المتورّطين في عمليات إرهابية. كما حُلّ الحزب الحاكم القديم بأمر من القضاء (آذار/ مارس 2011) وسُلّمت مقارّه للدولة، وقُبض على عدة مسؤولين سابقين بتهم فساد وغيرها. لكن، ومع عودة الهدوء إلى الشارع، وانخراط المعارضة التاريخية في مسار تسوية مع أركان النظام السابق ومؤسساته، خفتت الأصوات المطالبة بالعدالة، خصوصاً مع اقتراب موعد الانتخابات الحرّة الأولى في تونس. وقفزت مسائل الهوية والحداثة والنمط المجتمعي فوق كل القضايا، لتصبح في الصدارة وتحتكر السجال السياسي والنقاش العام. وعلى الرغم من فوز الإسلاميين في الانتخابات، وهم عانوا كثيراً زمن الديكتاتورية، فإنهم لم يولوا اهتماماً لمسألة العدالة الانتقالية، بل كانوا سبباً رئيسياً في تعطيلها، سواء بطريقة مباشرة أو جراء سياساتهم. فمثلًا، كانت قيادات التيار الإسلامي تغازل علناً رجالات الديكتاتورية وتحاول استمالتهم إليها، حتى إنّ نواب حركة النهضة أسقطوا مشروع قرار يقضي بإقصاء المنتسبين إلى الحزب الحاكم القديم من المشهد السياسي. التعويضات المادّية والامتيازات التي نالها العديد من السجناء السياسيين السابقين (وخصوصا الإسلاميين) خارج إطار مسار العدالة الانتقالية، قلّلت كثيراً من صدقية المعارضة التاريخية، وجعلت الكثيرين يعتبرون الأمر تقسيماً للغنائم بين «المنتصرين». كما أن انحرافات الحكام الجدد في مجالات عديدة، علاوة على قمعهم للاحتجاجات الاجتماعية وتضييقهم على الحريات الفرديّة، قلل من النقمة الشعبية على النظام «السابق»، خصوصاً بعد دخول البلاد في موجة اغتيالات سياسية وعمليات إرهابية. المتورطون في جرائم النظام الديكتاتوري كانوا يراقبون عن كثب. وعندما أيقنوا أن الأنفس قد هدأت، وأنه لا نيّة حقيقية للمحاسبة وفرض العدالة لدى الحكّام الجدد، عادوا إلى النشاط تحت أوجه عدة، وأعادوا تشغيل دواليب آلتهم القديمة/ الجديدة: بادروا بإنشاء حزب «نداء تونس» سنة 2013 كمظلة لأبناء الحزب القديم، وسعوا إلى استقطاب جزء كبير من اليساريين والحقوقيين المتخوّفين من تعاظم سلطة الإسلاميين. قدّم الحزب «الجديد» نفسه كضمانة لحماية البلاد من الإرهاب و«الظلاميين»، وللمحافظة على «النمط المجتمعي» التونسي. وتمكن من الفوز في الانتخابات التشريعية والرئاسية أواخر 2014. لم يخفِ قادة الحزب عداءهم للعدالة (التقليدية والانتقالية معاً!)، وسعوا للالتفاف عليها عبر محاولة تمرير مشروع قانون «مصالحة» في البرلمان، مضمونه تبييض صفحة رجال أعمال كانوا مقربين من النظام وموظفين فاسدين. تصدى المجتمع المدني للمحاولات المتكررة عبر إطلاق حملة «مانيش مسامح» (لن أسامح) التي ضغطت على البرلمان وأحرجت النواب، فسقط مشروع القانون.

علاء بشير ـ العراق

إليكَ أشكو منك

هناك خلل منهجي جسيم في مسألة العدالة الانتقالية بتونس. المفترض أن يبدأ مسار كهذا مع نهاية نظام ديكتاتوري أو نزاع مسلح، والحال أنّه في تونس، وحتى اليوم، ما زال النظام التونسي القديم ودولته قائمين، على الرغم من «عمليات التجميل» والمساحيق «الديموقراطية». ما زال الذين خدموا الديكتاتورية بتفانٍ فاعلين في المشهد السياسي، بل ويتصدرونه. قادة الحزب الذي حكم تونس لأكثر من نصف قرن عادوا بقوة إلى الواجهة، و «أزلامهم» منتشرون في كل المناصب الحكومية، ومفاصل الدولة، وفي أجهزة الإعلام المؤثرة. رئيس الجمهورية الحالي، الباجي قايد السبسي (90 سنة)، شغل منصب وزير الداخلية خلال ستينيات القرن الماضي، وهي واحدة من أحلك فترات التاريخ التونسي. خلال تلك الفترة، تمّ تثبيت المنظومة الديكتاتورية، حيث مُنعت جميع الأحزاب والصحف المعارضة وحُوِّلت منظمات المجتمع المدني إلى ملحقات للحزب الحاكم، ونُفّذت عشرات الإعدامات في حق معارضين، واعتُقل وعُذّب المئات من اليساريين والبعثيين.

السيد محمد الناصر (82 سنة)، رئيس مجلس النواب الحالي، هو الآخر من فرسان «الزمن الجميل»، ومن مآثره أنّه في أواسط سبعينيات القرن الماضي، كان في الوقت نفسه مسؤولًا حزبياً ورئيس بلدية ونائباً في مجلس الشعب، ووزير الشؤون الاجتماعية.

وزارة الداخلية التي كانت روح النظام التونسي، وبؤبؤ عينه، ما زالت إلى اليوم بقاعاً مقدسة يحظر الحديث في حضرتها. الولوج إلى أرشيفها يعتبر من ضروب المستحيل، خصوصاً بعد إنشاء «نقابات أمنية»، جعلت عزل وزير أسهل من مساءلة شرطي مرور.

حتى الإعلام أغلبه معاد لمسار العدالة الانتقالية، وهو أمر عادي. فالقناتين الأكثر شعبية حالياً في تونس حصلتا على رخص البث زمن حكم بن علي، ومالكاهما كانا مقربين من النظام، وإلى اليوم ما زالت تتعلق بهما قضايا فساد.

فهل يمكن الحديث عن عدالة انتقالية حقيقية في ظروف كهذه؟ هل يمكن أن تتم محاسبة المجرمين وهم يمتلكون كل السلطات؟ الصراع مفتوح!

هيئة الحقيقة والكرامة

على الرغم من كل محاولات النظام القديم/الجديد وأد مسار العدالة، فإنّ جهود العديد من الحركات الشبابية والأحزاب الوطنية والمنظمات الحقوقية نجحت في آخر الأمر. الضغوط التي جابهها المجلس التأسيسي اضطرته (بعد مماطلة طويلة) إلى دسترة العدالة الانتقالية في (الفصل 148 من الدستور التونسي)، وإفرادها بإطار تشريعي خاص (القانون الأساسي عدد 53 لعام 2013)، من ثَمّ تجسيدها على أرض الواقع من خلال بعث هيئة مستقلة في أيار/ مايو 2014. هذه الهيئة حقوقية بالأساس، وهدفها كشف الحقائق والسعي نحو المصالحة، لا إصدار أحكام قضائية. ومن أهم النقاط في القانون المنظّم لعمل «هيئة الحقيقة والكرامة» أنه يمكّنها من تقصّي كلّ الانتهاكات خلال الفترة الممتدة من أول تموز/ يوليو 1955 (قبل الاستقلال بأشهر) إلى آخر كانون الأوّل/ ديسمبر 2013 (سنتان بعد الانتفاضة)، بعد أن أراد كثيرون أن يقتصر عملها على فترة حكم بن علي (1987 ـ 2011). كما أنّه يمكّنها (نظرياً على الأقل) من الولوج إلى الأرشيف الوطني، وإلى كل وثيقة تحتاج إليها في إطار مهامّها. لم تكن بدايات الهيئة سهلة، فاختيار أعضائها تطلّب مدة طويلة ومفاوضات شاقّة، بحكم حالة التجاذب السياسي في المجلس التأسيسي وخارجه. كما أنّ وسائل الإعلام المقربة من الحزب الحاكم القديم وورثته، شنّت عليها منذ البداية حملة تشويه ضارية. والإمكانيات المادية التي رُصدت لها في البداية كانت غير كافية أبداً لتركيز مقارّها والقيام بمهامّها. الكثير من أجهزة الدولة حاولت مرات عديدة منعها من الوصول إلى المعلومات والوثائق اللازمة، حتى إنّ الأمن الرئاسي منعها في كانون الأول/ ديسمبر 2014 من تسلّم أرشيف قصر قرطاج، على الرغم من موافقة رئيس الجمهورية السابق، المنصف المرزوقي، على ذلك.

ولكن، على الرغم من كل هذه العقبات، صمدت الهيئة، وبدأت عملها، واستطاعت أن تجمع أكثر من 62 ألف ملف (شكاوى ومطالب صلح) وعقدت 14 ألفا و828 جلسة استماع سرية. وإضافة إلى كشف الحقائق، فإن الهيئة مكلفة إصلاح مؤسسات الدولة حتى تمنع العودة إلى الممارسات الديكتاتورية، وضبط أشكال رد الاعتبار للضحايا وجبر الضرر. وهي حققت مكسباً كبيراً في الأسابيع الأخيرة، عبر البدء بتنظيم جلسات استماع علنية لضحايا الانتهاكات، تبثها القنوات المحلية والأجنبية...

محمد رامي عبد المولى

باحث من تونس

قبل وصول الجرّافات إلى شوارع حلب

على الرغم من كل الأسواق والطرق التي تزال الحواجز أمامها، وبعض التنبيهات الشفهية عن ضرورة تجنب زوايا قد تحوي عبوات مفخخة، فليس من السهولة الوصول إلى أي مكان رابض في جوف الأحياء العتيقة، كما لم يعد بالإمكان الاتكاء على اختبارات قديمة لشوارع عبروها وهم يتبادلون الكلام، ويرفعون أذرعهم إلى الأعلى لاستبيان مسار أسراب الحمام وانحناء المشربيات على بعضها كأنما تتهامس بكلام لا ينتهي.. حين كانت الروائح دليلا كافيا لقيادتهم من زقاق إلى زقاق، رائحة فلز النحاس المصهور، روح زيت الغار تتصاعد من جوف المراجل الملتهبة، وحشود التوابل التي تترفق بطعامهم المتقشف، ورقائق العجين الآتية من بيادر قمح الزارعين، وتداخل الكلام في الساحات، والتوجس من هزيم أبواق السيارات المسرعة.

وحين تحل العتمة، يلتمسون الحجر، لا ليمتحنوا مهارة الحجارين والبنائين، بل ليجسوا نبضه، ويتبينوا حرارة أشواقه لقوم رحلوا بغتة إلى آخر الأرض، ولم يعودوا.

* * *

من غير الجائز ديمومة الكلام عن ثورة، قُطِّع أهلها بالسواطير، ورُمي بهم في غياهب السجون، ونجا من نكوصها المروّع من أتقن الركض والزحف والسباحة، ومن التزم الانزواء والصمت.. هؤلاء غير الذين خالوها مطية فأسرجوها وامتطوها، مغرورين برغبة الصعود إلى السماوات، فأنزلوها إلى أسفل السافلين، وأرهقوا أهلها بإسفاف خليع حسبوه كلاماً منمقاً.

ومن غير الجائز الكلام عن محافظة مثل حلب بتمامية الكلام عنها قبل بضع سنوات، بعدما توزعت السيطرة عليها خمس «دول»: الدولة السورية، الدولة الإسلامية في العراق والشام، دولة قوات سوريا الديموقراطية، دولة درع الفرات، دولة جبهة فتح الشام المنتسبة لتنظيم القاعدة حيناً، والمتنكرة له حيناً آخر. دول تعلن عن أسمائها ورايتها وجيوشها وسجونها، ولها برامج أيضا تنتمي بعمومها لمناهج «صف الحكي، وطق الحنك» نحو ما يرونه مستقبلًا. فضلًا عن دويلات فائضة عن حاجة الدول، تتبعثر في المكان، وتخجل أن تتسمى بأسماء أمراء الحرب واللصوص وقطاع الطرق.

ويبقى التساؤل من لوازم الضرورة التوثيقية على الأقل. من الذي «أقنع» الجماعات الإسلامية المقاتلة بنقل معركتها من الأرياف إلى المدينة في منتصف تموز/ يوليو 2012، وقام بالتخطيط لها وتدريبها وتسليحها، مبقياً خلفها كل المواقع العسكرية من مطارات وقواعد صاروخية وثكنات وكليات التأهيل العسكري. دخلت لتحامي عن أهل المدينة فاحتمت بهم لأسابيع، قبل أن تسهّل عمليات هجرتهم إلى شطرها الغربي وأرياف المحافظة التي ينحدر منها أغلب سكان الأحياء الشرقية التي أمست تحت سيطرتها.

تحولت المدينة، بعد بضعة أشهر من عملية «تحريرها» إلى واحدة من أضيق الجغرافيات لأوسع تمركزات السياسات الدولية وجيوشها ومخابراتها، أعوانها وإعلامها، ولواحقهم من تجار آثار وأعضاء بشرية ومحرضين على القتل ومتطفلين على آلام الشعوب. لم يبق أحد لم يدخلها وتجوّل فيها، إلا أهلها الذين أربكتهم الجغرافيا الجديدة وميليشياتها.

من ضباط أطلسيين ورجال مخابراتهم، ومرتزقة اعتاشوا على تبادل الكلام الإلهي المرفق بالصواريخ والمتفجرات، إلى ميليشيات طائفية تحقن أوردة التاريخ المعاصر المريضة بمصول سموم الأفاعي والعقارب التي استحضرتها من نواويس أجدادها، وتبرمت من كل ما تحمله الحركات الثورية من رغبة للكلام وتحديد المشكلات وسبل معالجتها والخروج الآمن منها.

* * *

ما الذي سيبقى بعد كل ذلك، والذي يُنتظر رؤيته.. من المساجد، الخانات التجارية، الحمامات، الأسواق التاريخية والمباني الحكومية، قصور الأعيان وبيوت العامة.. بعد أربعين تفجيرا تحت الأرض، حشدت له عشرات أطنان الديناميت. ما الذي سيبقى بعد مئات البراميل المتفجرة والصواريخ وقذائف المدفعية، ومئات من معارك الكر والفر. حتى الحجر الأصم الأبكم له طاقة على التحمل، عاد مكرهاً إلى طفولة رمله وحصاه وغباره. من حق العمارات ألا تترفق بدموع العابرين إليها، وأن تدفع الحجر للبكاء على أحواله، على عرق الحجارين والنحاتين والبنائين، على أضلاع الخشابين والزجاجين والنحاسين، وعظام الحمالين، وحشود العبيد المسخرين لإعلاء شأن من يستعبدهم.

وصلت الى الكتائب الإسلامية من الأسلحة ما تفوق الحاجة لاستكمال معركة تحرير الشطر الغربي، وبقي تناقض مستعص لا حل له، بين أصنام أكداس الأسلحة والتابعية العسكرية والمخابراتية لمن أرسلها، والتي حالت دون استخدامها إلا وفق شروط صاحبها الأصلي ذاك. وأنتجت جيوشاً مدججة بالمقاتلين والمتطوعين والخبراء العسكريين من البلدان العربية والأجنبية، وفاضت مستودعاتها بالسلاح والذخائر والأغذية والأدوية.. لكنها خسرت ما لا يجب أن تخسره الجيوش: السيطرة على قرارها، وقدرتها على انتزاع استقلاليته في الحرب والسلم، وهو ما خسره الإسلام السياسي السني من زمن تشكله في أوائل القرن الماضي. وبهذا يمكن اعتبار الهزيمة العسكرية أهون الهزائم، مقارنة مع ما سبقها ورافقها من هزائم سياسية وأخلاقية.

وقد بانت مقدماتها قبل الوصول إلى خواتمها، وهي تساق وفق حتمية صراع حربي يخضع القول الفصل فيه، لتفاوت القوة النارية والمقدرة على تحشيد الجماعات المقاتلة بتخطيط عسكري حاذق، ومهارة إدارتها.. والقناعة الحقيقية للحلفاء، لا الخفايا التي لا يفصح عنها إلا في غرفهم المغلقة.

في طريق عودتهم إلى بيوتهم، مسحوا بأطراف أكمام قمصانهم، الغبار عن صور من عهد الصبا، حين كانت الأراجيح هي المكان المتفلت بين الأرض والسماء. ضاع كل ما يجب ألا يضيع، أصواتهم، وهي وسيلتهم الوحيدة التي بإمكانها حمل باقات آمالهم، بعدما هزمها أزيز الرصاص ورعود المدافع.. وبيوتهم، أوطانهم الصغرى، بعدما تهيأت كسور أضلاعها وأشلائها للأسنان الفولاذية للجرافات.

عزيز تبسي

كاتب من سوريا

مقابلة مع ثائر ديب

أعتدّ بهويات الانتساب لا النسب

في مقابلة مع «السفير العربي» وإذاعة «الوضع»، أجراها معه كلٌّ من ربيع مصطفى وصباح جلّول، يتناول الكاتب والمترجم والمناضل ثائر ديب أسباب المآل الّذي اتّخذه الصراع الحالي في سوريا، ومسألة الهويات والانتماءات المتعددة، كما أهمية الترجمة.. هذا مقتطف منها. المقابلة كاملة على الموقع، كتابة وصوتياً.

تمتلك هويات متعددة: أنت عربي وسوري، طبيب ومترجم وكاتب وانتميت إلى تنظيم يساري.. هل تشعر أن بعض هوياتك تتصارع في ما بينها، أو كيف تجد الانسجام بين هذه الهويات؟

أولًا كي أهيئ لنفسي أو أعيد تهيئة السؤال لنفسي، أريد أن أقول إنّني لا أعتد إلا بالهويات الآتية من الانتساب لا من النسب، يعني لا تهمّني هوياتي التي بلغتني بالولادة واكتسبها بالولادة مثل العائلة والدين الى آخره.. من دون أن أهمل هذه الهويات، لأنها في بعض الأحيان تلعب أدواراً شديدة الخطورة، مثل أن تتحول الهوية الدينية إلى عنصر في صراع طائفي.. تهمّني هوياتي التي اكتسبتها بالإنتساب مثل هويتي الفكرية، وهويتي القومية، لا بمعنى الانتساب إلى عرق معين لكن بمعنى أن هناك منطقة لها قضاياها القومية المحقة، ولربما لها قضايا غير محقة تجاه قوميات أخرى، كأن تضطهد قوميتي قومية أخرى. تهمني هذه الهويات التي أختارها، وأظن أن بعضها قد تصارع لدي في ما بينها، مثلًا تصارعت هوية الطبيب وهوية المترجم لعدة سنوات وكنت محتاراً جداً في ما أختاره، وحسم الصراع لمصلحة المترجم والكاتب بالتأكيد. وما أريد أن أقوله هو أنّنا نتحدث عن أمور تتعلق برفاهية الاختيار بين الهويات، لكن في حقيقة الأمر، هي لم تكن كذلك في الواقع. في بلد تحكمه الديكتاتورية والقمع الشديد ويُسجن فيه المرء بسبب رأيه لسنوات قد تتجاوز العقد ونصف عقد أو العقدين، قد يبدو الكلام عن الهويات ترفاً. لكن حتى في مثل هذا السياق، يمكن تحويل هذا الى كلام مستنير، مفيد كثيراً في مقاومة القمع والديكتاتوريات، كأن تدعو إلى التعددية إزاء واحدية القمع والديكتاتوريات، وأن تدعو إلى الانفتاح أمام الانغلاق، وأن تدعو إلى الحريات أمام تقييد هذه الحريات..

العربي السفير

نوافذ

358.403

مهاجراً وصلوا إلى أوروبا عام 2016 عبر البحر المتوسط، بينما بلغ عدد الذين غرقوا في البحر 4913 شخصا (بمقابل غرق 3777 شخصا العام الماضي). ووصل إلى إيطاليا 179.525 شخصا في زيادة عن عام 2015 بنسبة 19 في المئة.

المضامين السياسية في الأغنية السورية

تحط دلالات المعنى السياسي فوق مضمون الأغنية الدينية بصورة مستترة، إذ تتجاور الكلمات بعضها إلى بعض بقوّة الإيحاء السائد، باعتباره فعلًا مجتمعياً معرفياً معقّداً يؤثر على التخوم الظاهرة من العمل الإبداعيّ. ولعل كلمات أغنية «لو عرفوه هيحبوه» التي كتبها نهاد درويش وغنّاها الممثل رفيق السبيعي، وهي ذات مضمون ديني، تشهد على مثل هذا التوريط، حين تحوي مقطعاً يقول: «يا حبيبي يا محمّد، الله محيّ اللي نصروه»، ليصير سهلًا ربط الجملة الثانية بكلمات أغنية أخرى ذات طابع سياسي هذه المرّة، كتبها أكثم جويهرةً وغنّاها حسين الديك، وحملت اسم «الله محيّ الجيش»، وتلك تُطرب جمهور السوريين الموالي للنظام القائم. خلال سنوات الحرب الماضية، كان الذهاب إلى بيت الإبداع عملًا ديماغوجياً مصاحباً لهيمنة القتال العسكري، حين كتب سرديّات مؤلمة عن حياة السوريين الملتحقين بتيههم الوجوديّ كلّ يوم.

السطوة العسكرية على الأغنية

وجدت اللغة ذات الدلالات العسكرية ملاذاً دعائياً داخل الأغنية السورية منذ سنوات، أراد مروّجوها استنهاض مشروع الحرب الطويل داخل عقول الناس، في محاولة جادّة منهم لإعادة تدوين الواقع الموضوعي وفق رؤية لا تنتسب إلى إرباكات معرفيّة ضارة. فالأغنية التي تتمحور حول شخص الرئيس صار يصاحب كلماتها الجيش والعسكر. وأغنية «جنودك يا بشار» التي كتبها محمد عمار وغنّاها علي بركات أحد تلك الأمثلة، وأغنية «مبروك نصرك يا أسد» من كلمات فارس صالح وغناء علي بركات مثال آخر أيضاً.

لكن الغنائية الحربيّة لا تنتسب في سوريا إلى السنوات التي أعقبت عام 2011 فقط. لعلّها قديمة منذ إطلاق أهزوجة «زيّنوا المرجة، والمرجة لينا» مطلع القرن الماضي، فيما العرب يطوون حينها صفحة الحكم العثماني الطويل لبلادهم. تلك الكلمات هلّلت سياسياً لانتصار «الثورة العربية الكبرى» بقيادة الملك فيصل بن الحسين. ثم جاء النشيد الوطني لسوريا «حماة الديار عليكم سلام» المعتمدة كلماته منذ عام 1938 (القصيدة لخليل مردم بك، والألحان للأخوين فليفل) كتعبير براغماتيّ مُنجز الأركان عن المركزيّة الجديدة للجيش والعسكر في الحياة الاجتماعيّة. لكن نشيد حزب البعث «يا شباب العرب هيّا وانطلق يا موكبي» من تأليف سليمان العيسى وألحان الياس الرحباني هو الأكثر تأثيراً من بين كلّ الأغاني السياسيّة داخل الهرم الجديد لبنيّة المجتمع الذي تأسس بعد آذار / مارس 1963، على تعويذات التأميم السحريّة في نقل الملكيات، وعلى توافد الأنساق الاشتراكية إلى مشروع الدولة الاقتصاديّ ثمّ المعرفيّ، إذ جرى تلقين النشيد على نحوٍ واسع وتمريره ما أمكن إلى مستوى الوعي الفردي والجمعي، فحفظه عن ظهر قلب الطلبة في سوريا، وكذلك العمال والفلاحون والحرفيون والعسكريون.. وحتى الرياضيون. نطقوه كـ «ترنيمة» سياسية تطوف حول المناسبات الرسميّة السنويّة، وخلال مسيرات تأييد نظام الحكم المرتّبة في روزنامة معلومة، بأصوات جهورية، وبقبضات تدقّ وجه الهواء دلالةً النصر أو ربمّا الصمود، أو المعنييّن معاً. كما ظلت القناة الأولى من التلفزيون السوري خلال سنوات احتكارها لفضاء البثّ الأرضي تستخدم كلمات النشيد ولحنه في طوفان إعلاناتها، وهي تحثّ الشباب على الانتساب إلى الكليات العسكرية.

غير أنّ الأغنية السياسية بمعناها الظرفيّ لم تنفتح على فكرة الشخص الواحد إلاّ بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، فالنتائج العسكريّة للحرب تمّ صرفها سريعاً في البنيّة الفوقيّة المعرفيّة للمجتمع ـ والأغنية إحداها. وخلال سنوات ما بعد الحرب، غنّت ميادة الحناوي واحدة من قصائد الشاعر العراقي محمد مهدي الجواهري «يا حافظ العهد، يا طلّاع ألوية»، وغنّت أصالة نصري قصيدةً أخرى للجواهري مطلعها «حماك الله يا أسدُ».

الأغنية السياسية بعد عام 2011

تفاءلت مكوّنات الحراك المدني في سوريا بعد انتفاضة آذار/مـارس عام 2011 بأكثر أو بأسرع مما ينبغي، فسرعان ما اختارت علم الاستقلال وهو علم الجمهورية الأولى ليكون علامةً فارقة تميزّها إيديولوجياً عن مكوّنات نظام الحكم ومؤيديه، وكذلك فعلت مع النشيد الوطني الحالي، حين اقترحت استبداله بقصيدة معروفة كتبها الشاعر عمر أبو ريشة ولحّنها الأخوان فليفل، ومطلعها: «في سبيل المجد والأوطان».

غير أننا لا نجد أغنيةً سياسيّة اقترحت مراجعة آمنة لعلاقات المجتمع الماديّة المتبدّلة بتجلّياتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة قبل العام 2011. وهذا طبيعي، إذ إن الأغنية كنصٍّ إبداعي (كلامي وموسيقي معاً) ليست سوى سلعة تنتجها الماكينة المعرفيّة للمجتمع. وهذه تقبض عليها السلطة مباشرةً وتراقب خط إنتاجها لحظةً بلحظة. لذا ظهرت بعض الأغاني السياسية التي اختارت مواضيع خارجية كأحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، أو معاناة سكان قطاع غزّة المحاصر، ومثال ذلك هو الألبوم الغنائي الثالث لفرقة «كلنا سوا» السوريّة الذي صدر في العام 2009.

ثمّ تعبت الأغنية السياسية خلال السنوات الماضية، وهي تلاحق وجه الواقع المقنّع لتكون مرآته.. وهي كذلك. وحيث بدأت كنصٍّ عفويٍّ حالم في العام 2012، لاحقت كلماتها اسم البلاد فأكثرت من ترديده، ومن ترديد كلمة «الحرية»، مثل أغنية «إنت الحرّة ومهرك دم» التي تحوز على مشاهدات يفوق عدَدها 1.4 مليون على يوتيوب. وضمن هذا الاشتراط، مرّت أغاني وصفي المعصراني تجوس في هدوء الكلمة واللحن. لديه أغانٍ جميلة أهمها «عيدي لحن مجروح»، و«مشتاق لبلادي». ومرّت أغانٍ أخرى باشتقاقات لحنيّة وإيقاعيّة أسرع، جاءت على خلفيّة الإيقاع المتبدل على الأرض، مثل أغنية «ناديتُ» وكتبها سائد العجيمي ولحّنها يزن نسيبه وغنّاها مع ميس شلش، وحظيت بـ 1.6 مليون متابعة على يوتيوب.

لقد تبدّل مضمون الكلمات وإيقاع اللحن تبعاً لتورّط البلاد أكثر في حمّام الدم، فعادت الأهزوجة البسيطة كرثاء مكثّف للواقع المصلوب عند حدود الهاوية، وهذا يمكن استنتاجه من أهازيج عبد الباسط ساروت التي أخرجتها مدارات حمص المنكوبة بآفة الموت والدمار، ثم ظهرت الأناشيد الدينيّة مع تمكّن الفصائل الإسلامية المتشددة من السيطرة على الأرض. وتلك جاءت أشبه بمدائح دينية للجهاد وانتظار الفرج الإلهي. مثل هذه المقولاتُ الإيديولوجيّة، المقفلة والنهائيّة، باتت تحدد مضمون الأغنية السياسية ومساربها، فصرنا نسمع نصوصاً ملحّنة تتمايل مكوّناتها على إيقاع الملحمة الإلغائية في سوريا، ووقودها الاقتتال السنّي ـ الشيعي الطويل وفق رؤى غيبيّة محسومة لاقتراب نهاية العالم، ومثالها أغاني علي بركات كأغنيته الذائعة الصيت «علي مدد»، الحائزة على 912 ألف متابعة على اليوتيوب، وأغنيته الأخرى «نحنا شيعة حيدر».

وما إن استوطن هذا المناخ الراديكاليّ فوق التضاريس الوعرة للظرف السوري المدوّل، حتى انحسر مدُّ الأغنية السياسيّة الحالمة، تلك التي توهّجت بخفة في سماء العام 2012. لم نعد نسمع ما يشبه «بيّاعة الزنبق» التي غنّتها بسمة جبر، أو «ياسمين الشام» التي غنّاها يحيى حوى، أو «سوريا موجوعة» التي غنّاها شادي أسود...

ولعلّ السوريين حاولوا جاهدين خلال سنوات محنتهم الأخيرة أنّ يلمسوا أغنيةً واحدة بين أصابعهم المرتبكة، أو أن يسمحوا للحنٍ واحد أن يلمسهم بين أصابعه المرتبكة، ليتأكدوا فقط من أنهم موجودون، قريبون إلى قلب الأسطورة، تلك التي تتحدث عن نهوضهم، كما لو أنهم طائر الفينيق من بين ركام العدم، كما لو أنهم هم الأسطورة التي لم يغنّها أحدٌ بعد.

أيمن الشوفي
صحافي من سوريا

حلـــم..

جميل ملاعب / لبنان

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ مقترح قانون الحضانة المصري ـ شيماء حمدي
ـ التعليم قلق يقض مضجع المغاربة ـ سعيد ولفقير
ـ مقابلة مع الباحث اليمني فارع المسلمي (3/3)
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

فلسطين، ميلادها مجيد!

(تصوير: محمد بدارنة)

مدونات

أحمد ناجي واستخدام الحياة

بعد أكثر من 300 يوم من العزلة عن العالم الخارجي والإنترنت الحبيب، يدور المكن ببطء في محاولة لاستيعاب ما يحدث في العالم وإيقاع اللحظة. لا أزال في المراحل الأولى لاستيعاب ما حدث، وكل رسائل الحب والتضامن التى فاقت كل توقعاتي ولم أكن أعلم عنها شيئاً طوال فترة السجن، حيث كان يتم حجب هذه الرسائل. الموضوع مُذهل خصُوصاً بالنسبة لشخص غير اجتمَاعى مثلي، ولا مُثقف تنويري. كل ما حدث من حُبكم يبدو مُفاجأة مُتجددة أحتاج لوقت طويل لاستيعَابها. أدين لكل هذه الرسائل بالطاقة والدفء التى كانت أفضل عون للاستمرار والتماسك والقدرة على خَوض التجربة وتجاوزها.

أدرك أن الكثير من هذا التضامن ليس لشخصي الضعيف ولا لـ «استخدام الحياة» بل يأتي من أفراد يهمهم أن يكونوا في مُجتمع صحي أكثر، بحد أدنى من حرية الرأي والتعبير. من آخرين لديهم شغف بالأدب وإيمان بأخوته العابرة للحدود. وأنا لم أكن أتخيل أن يكون أفراد الفئات سابقة الذكر بمثل هذا العدد وهذا الاهتمام والحماس للتعبير عن أنفسهم، وعما نحب. فشكراً لهؤلاء الذين لا أعرفهم لأنهم فتحوا عيني على عالم كنت أظنه بهشَاشةِ الزجاج بينما اتضح أنه بقوة الماء (...).

أخيراً، لا تزال القضية مفتوحة، ولا تزال هناك جلسة مصيرية يوم الأحد بعد القادم أمام محكمة النقض. تضامنكم وحبكم حتى نتجاوز تلك الخطوة الأخيرة بكل الخير وبسعادة.

من صفحة «وسع خيالك» / رسالة الكاتب أحمد ناجي بعد 10 شهور في السجن (عن فايسبوك)

محمد العبسي(*).. كيف كان يرى اليمن؟

«لو أن 99 في المئة من الشعب اليمني تطبعوا بأسوأ الصفات الطارئة التي حفّزتها الحرب، مثل المناطقية والعنصرية والكراهية والعنف اللفظي والمادي، سأظل مؤمناً بـ1 في المئة المتبقية من اليمنيين الطيبين وغير المرئيين وسط هذا الضجيج الخادع.

سأظل مؤمناً باليمني البسيط الذي ترونه في صور عبدالرحمن الغابري، وتحسّونه في صوت أيوب طارش، وقصائد البردوني، ولوحات هاشم علي، وبوستات أروى عثمان.

فكرت بذلك وأنا أحاصَر بأسئلة الأصدقاء التي تستفسر عما سأرتديه يوم زفافي؟

لطالما خطر ببالي أن يكون ما أرتديه منوعاً ومعبراً عن أزياء أكثر من منطقة ومحافظة يمنية، لا أن يكون زياً خاصاً بمنطقة أو محافظة ما.

وبالتالي قد يبدو ما سأرتديه غريبا وشاذاً، لكنه نبيل في زمن رديء كهذا، زمن تتفشى فيه الكراهية والمناطقية والعنصرية وكل الآفات النفسية والذهنية بين اليمنيين.

فكرتي ـ ستسرّ كثيراً دعاة الأقلمة ـ كالتالي: مقطب بيضاني (إقليم سبأ)، قميص صنعاني، الطيار (حزام الصدر) حضرمي، الفل من مزارع تهامة (الحُديدة)، كوفية الرأس من حجة، من فوقها دسمال تعزي ومن حيفان تحديداً، وقد آثرت أن يكون الرأس لتعز. بندق كندا قديم حاشدي صعداوي (كمظهر وإرث لا أكثر، فأنا ضدّ السلاح وحمله بالمطلق). ولا يزال البحث جارياً عن خاتم عدني».

(*) محمد عبده العبسي كاتب مشارك في السفير العربي، توفي بظروف غامضة في 21 كانون الأول / ديسمبر 2016.

(النص من مدونة للكاتب نشرها في 2 آب/ أغسطس 2016 قبل أيام من زفافه).